PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Karama**
DATE:	**22-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**50,000**
TITLE :	**After price increase: Minister and multinational companies in harmony as patients suffer**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Wessam Hamdy**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

بعد رفع أسعار الدواء

الوزير والشركات العالمية فى شهر عسل على جثث المرضى

الحق في الدواء: حكومة شريف إسماعيل انحازت للشركات على حساب المرضي.. رفع أسعار ٦٨٠٠ صنف لأدوية القلب والكلى والسكر «سابقة لم تحدث من قبل».. واستمرار نقص أدوية ضمور العضلات والهيموفيليا من السوق

أعرب المركز المصري للحق في الدواء عن الصدمة من قرار الحكومة المصرية برفع أسعار الدواء بنسب تصل إلى ٢٠٪ كحد أدنى، موضحا بأنه كان متوقعا أن هناك ارتفاعه لأسعار الدواء سيحدث، نظرا لارتباط صناعة الدواء باستيراد جميع مكوناتها من الأسواق الخارجية التى تصل إلى ٩٥٪ من صناعة الدواء في مصر، وتأثر ذلك بأسعار الصرف وهى مشكلة تعانى مصر منها منذ ثلاثين عاما، علاوة عن وعدم إقرار قانون هيئة الدواء العليا التي سوف تنظم كل مراحل الصناعة.

ناهيك عن عدم وجود سياسات دوائية واضحة تعتمد على توفير الأدوية الحيوية وفق خريطة معروفة للأمراض تعتمد عليها الوزارة لتوجيه شركات الدواء لتصنيع الأدوية المطلوبة مع توفير امتيازات لهذه الشركات.

وتابع «محمود فؤاد» المدير التنفيذى للحق في الدواء بأن عدم وجود لوائح صادمة وعقابية ضد الشركات التي يثبت تواطؤها بحجه عدم وجود مكاسب في الصنف، وأضاف أن التخبط أدى لوجود نقص هائل لنحو ١٧٤٠ صنف دواء بالاسم التجارى، منهم نحو ٢٠٠ صنف غاية الأهمية للمريض، ورغم أن الأزمة تضر بحقوق المواطنين منذ شهور عديدة إلا أن الحكومة المصرية لم تدرس الأسباب الحقيقية، ولكن اتجهت للحل الأقل وهى رفع الأسعار.

واعتبر المركز بأن حكومة شريف إسماعيل انحازت لتلبية رغبات شركات الأدوية برفع أسعار الأدوية تحت ٣٠ جنيها مصريا، ولم تراع أي بعد اجتماعى للفئات التي سوف تتضرر خاصة فئة أصحاب المعاشات وأصحاب الأمراض المزمنة والأطفال، كما أن الحكومة لم تتخذ أي إجراء ضد الشركات التي ترفض سحب الأدوية منتهية الصلاحية، ونفوذ الشركات لدى المسئولين يحول دون سحبها الأمر الذي يدمر سمعة الدواء المصرى..

والأخطر فإن قرار الحكومة سيرفع أكثر من ٦٨٠٠ صنف دواء بالأسواق، وهى سابقة لم تحدث منذ عرفت مصر صناعة الدواء ١٩٣٤، وتابع أن مصر مسجل لديها نحو ١٣ ألف مستحضر دوائى، منهم أكثر من٨٥٠٠ تحت ٣٠ جنيها أي أكثر من ٧٢٪ من إجمالي الأصناف المسجلة رسميا.

أما الشريحة الأولى من جنيه واحد إلى ١٠جنيهات وهى تشمل نحو ٣٥٢٥ صنفا وأغلبها أصناف تخص الشركة القابضة للأدوية، وهي الشركات ١١ المملوكة للشعب والتي عانت الخسارة طوال ثلاثين سنة.

الشريحة الثانية من ١٠ إلى ٢٠جنيها وتشمل نحو ٤٥٠٠ صنف، وهى القائمة التي تخص الشركات الخاصة والعامة معا، وهى تشمل أدوية السكر والضغط والقلب والكلى.

والشريحة الثالثة من ٢٠ إلى ٣٠ جنيها تضم ٣٧٤٢ صنفا، وهى التي تخص منتجات الشركات الخاصة، وتشمل أدوية الجهاز الهضمى والتنفسى والدوري، وبحسب شركة IMS» » الانجليزية فهذه الشرائح هم الأكثر مبيعا لعام ٢٠١٥ نحو ١١ مليار جنيه مصري.

وتساءل المركز المصرى للحق في الدواء لرئيس مجلس الوزراء عن الأدوية مرتفعه الثمن، ولم تعد الشركات الأجنبية تستوردها مما نتج عنها حالات وفيات لمرضى ضمور العضلات ومرضى الهيموفليا ومرضى الإيدز ومرضى الأورام فهل ستقوم الحكومة بتحريك هذه الأسعار كما تطالب الشركات الأجنبية والسفارات الأجنبية منذ فترة أم أنها ستكتفى بموقف المتفرج.

وفى السياق نفسه أدان الصيدلي والخبير الدوائي هاني سامح، قرار زيادة أسعار الدواء، واتهم وزير الصحة بأنه يعمل لصالح مافيا الدواء وأصحاب المصالح لأجل زيادة ثرواتهم على حساب المريض البسيط.

وهذا القرار يزيد الطبقة المتوسطة بؤسا وفقرا ويمنح بارونات الدواء وأصحاب المصالح مليارات الجنيهات من العدم بين عشية وضحاها.

وأكدا أن وزير الصحة لم يراع عرض الحقائق الخاصة بقطاع الدواء على مجلس الوزراء بشكل سليم، حيث ادعى أن شركات الدواء تحقق خسائر وأن هناك ٤٠٠٠ صنف دوائي ناقص رغم أن إدارة الدعم ونواقص الأدوية بوزارة الصحة أصدرت بيانا لشهر أبريل أكدت فيه أن نواقص الأدوية لا تتعدى ٢٠٥ صنفا فقط وذكرتهم بالاسم.

وأضاف سامح : إن شركات الدواء تحقق أرباحا بالمليارات ووصلت ٢.٧ مليار جنيه لشركة واحدة، مطالبا الجهات السيادية والرقابية بدراسة وفحص ميزانيات شركات الدواء وبيان تفاصيلها من تكاليف مواد خام وقيمة المبيعات وأوجه صرفها ومكافئات مجالس إداراتها وما يصرف من هدايا ورحلات دولية لعملاء تلك الشركات، وتشكيل لجنة لمراقبة تلك الشركات والحد من تغولها وانتهاكها لحقوق المواطنين.

وذكر سامح أن وزير الصحة بهذا القرار أهدى ما يقارب ٣٠٠ مليون جنيه لكل شركة دواء على حدة من جيوب المواطنين، شارحا بالمثال أن الشركة المتصدرة لسوق الدواء المصري "ن" والتي حققت أكثر من مليارين جنيه أرباحا السنة الماضية فقط "وحققت أرباحا دولية تجاوزت ٨ مليار دولار خلال ٢٠١٥" تملك ٢٠٠ مستحضر تم زيادة سعرهم أكثر من ٢٠٪ وفقا للقرار، وشرح أنه تأكيدا على أن سعر التكلفة للخامات هي قروش فإنه لو أخذنا أحد هذه الأدوية وهو دواء «أمارايل» لعلاج السكر حيث استفاد من الزيادة وحده بمبلغ لا يقل عن ٤٣ مليون جنيه حيث يحقق مبيعات تصل إلى ٢١٣ مليون جنيه سنويا مع العلم أنه يباع للجمهور بسعر ١٦,٥ جنيه للعبوة، رغم أن سعر المادة الخام تسليم مطار القاهرة ٤٨٨ دولار للكيلو القطاعي الذي يكفى لإنتاج مليون قرص أي أكثر من ٣٣ألف عبوة حيث تصبح تكلفة خامات العبوة ٩ قروش فقط إضافة إلى تكلفة تصنيع وتغليف لا تجاوز الجنيه وفقا لأسعار المصانع المعلنة لشركات التصنيع لدى الغير.

وذكر سامح أيضا المضادات الحيوية التي تحوي المادة الفعالة "سيفترايكسون" المهمة والتي تبلغ حجم مبيعاتها السنوية ٢٥ مليون عبوة أي انها استفادت من الزيادة ما لا يقل عن ١٥٠ مليون جنيه رغم أنه مستحضر يحقق أرباحا مهولة للشركات.

واختتم سامح بأن هناك شركات أرباحها تحتسب بالمليارات استفادت بمئات من الملايين من قرار الزيادة وعدد بعضها وهي، "جلاكسو الأجنبية" حيث استفادت من زيادة عدد ٢٨٠ مستحضر، و"سانوفي الأجنبية" حيث استفادت من زيادة ١٦٠ مستحضرا، و"فاركو" حيث استفادت من زيادة ٥٠٠ مستحضر لفرع واحد فقط من شركاتها، و"ايبيكو" حيث استفادت من زيادة ٣٢٠ مستحضرا، و"الحكمة الأردنية" حيث استفادت من زيادة ١٤٠ مستحضرا، و"أمون المباعة لشركة أجنبية" حيث استفادت من زيادة ٢٤٠ مستحضرا، ومكتب "حبيب" حيث استفاد من زيادة ١٠٠ مستحضر، و"إيفا" حيث استفادت من زيادة ١٤٠ مستحضرا، و"فايزر" حيث استفادت من زيادة ٧٠ مستحضرا، و"سيجما" حيث استفادت من زيادة ٢٢٠ مستحضرا، و"ملتي أبيكس" حيث استفادت من زيادة ٨٠ مستحضرا.

وقال سامح إنه بخلاف شركات الأدوية هناك مخازن للأدوية التي تربحت بين يوم وليلة مئات الملايين من جراء زيادة أسعار ٧٠١٠ صنف دوائي وفقا لقرار الوزير، وكذلك استفادت الصيدليات حيث متوسط مكاسب الصيدلية الصغيرة من جراء رفع الأسعار ٢٠٪ تتراوح بين ٤٠ إلى ٨٠ ألف جنيه كثمن للبضاعة المخزنة لديها، ولهذا تدافع نقابة الصيادلة عن هذا القرار، حيث يحقق مكاسب لأعضائها، وتعلن شعار أن زيادة أسعار الدواء هي لصالح المواطن البسيط.

وواصل:"أحد الأكاذيب التي يروجها أصحاب المصالح تدعي أن سوق الدواء في طريقه للانهيار، وتدلل بشركات قطاع الأعمال، ولكن تقرير "ماكينزي" العالمية للاقتصاد تؤكد أن سوق الدواء المصري سوق شهي للشركات تتراوح أرباحه بين ١٥٠٪ و٣٠٠٪، كما ذكر سامح أن هناك العديد من الشركات الأجنبية تتنافس لأجل الحصول على أكبر قدر من أرباح السوق المصري للدواء، حيث نجد استحواذ العديد من الشركات الأجنبية مثل "فالينت" الكندية والحكمة الأردنية على الشركات المصرية .

وسام حمدى